



من ورّط الآخر في وحول شمال غرب سورية، النظام السوري أم موسكو؟ لماذا فشلت خطتها على جبهات إدلب، على الرغم من امتلاك التفوق العسكري والعددي والتقاء الدولي؟ ما هي السيناريوهات الميدانية والسياسية الأقرب على ضوء هذا الانفجار الذي تتسع رقعة المواجهات فيه يوماً بعد يوم؟ أين الذين كانوا يرفعون الصوت عالياً في وسائل إعلام عربية قبل أسبوع، وهم يشهدون بالموافق التركية والصفقات المعقودة مع موسكو من وراء ظهر الشعب السوري؟ ولماذا اختفت تحليلات واستنتاجات التواطؤ بين أنقرة ودمشق بمبادرة روسية، تنهي آخر جيوب المعارضة السورية، وتفتح الطريق أمام قوات النظام للتقدم نحو الحدود التركية السورية؟

لم يكن النظام السوري ليتحرك في إدلب، لو لا الضوء الأخضر الروسي، في محاولة لاختبار قوة الفصائل وقدراتها على عرقلة "درسووار" الاختراق، والانتشار داخل منطقة تخفيض التوتر المتفق عليها بين أنقرة وموسكو في سوتشي. يدفع النظام في هذه الساعات ثمن هذه المغامرة عسكرياً وبشرياً وروسياً، تحمل مسؤولية الهزيمة سياسياً أمام تركيا والمجتمع الدولي، طالما أنها هي التي قررت تعطيل الاتفاقيات. وكلاهما يشكر على الجهد الذي بذلها نحو دفع الفصائل إلى الوحدة الميدانية والتنسيق العسكري لرد العداون.

محاور القتال التي يرتفع عددها في إدلب بين خيارات الانتحار العسكري المكلف على الجميع أو الذهاب نحو عملية خلط أوراق سياسية جديدة باتجاه التسوبيات في سورية. وقد تجاوز الصراع في إدلب تفاهمات أستانة وسوتشي، وهو ينتقل رويداً رويداً إلى مواجهات سياسية، تفتح الطريق أمام طاولاتٍ بأشكال متعددة، وزوايا وأضلع مختلفة، وفي عواصم كثيرة. وقد غامرت موسكو اللاعب الأقوى في الملف السوري في الرهان على النظام، لتسجيل انتصارات عسكرية تفرضها على أنقرة، فوجدت نفسها وسط نيران أسلحة الثوار النوعية والأكثر فاعلية وسط تكم تركي جارح. وليس واشنطن بريئة طبعاً هنا،

هي التي وقفت إلى جانب أنقرة في موضوع إدلب منذ البداية، وحرّكت مفاجأة السلاح الأميركي المستخدم في مواجهة النظام والروس أخيراً.

الكرة في ملعب الفصائل أولاً، وهي التي تملك القرار: إما مواصلة فتح الجبهات الجديدة في الشمال، وبينها جبهة الساحل، والإعلان أن الحرب بعد الآن هي مع روسيا بكل ثقلها، أو منح أنقرة واشنطن وبعض العواصم العربية هدية هذه الانتصارات، لتجيئها إلى أوراق ضغط على الروس والنظام، لإلزامهما بخريطة طريق سياسية حقيقة حول المرحلة الانتقالية في سوريا.

خيارات الكرملين محدودة أيضاً بعد الآن: التصعيد العسكري المباشر، نيابة عن قوات بشار الأسد التي فشلت في تنفيذ الأوامر، ومواصلة سياسة الأرض المحروقة التي بدأتها قبل أسابيع في شمال غرب سوريا، أو قبول الجلوس أمام طاولة إقليمية دولية فيها كثير من التراجع والتنازلات لصالح تفعيل المرحلة الانتقالية في سوريا. وقد تابعنا حجم انفعال روسيا قبل أيام في نيويورك، حين كان مندوبيها في مجلس الأمن يجهد لتعطيل مشروع القرار الكويتي بطبع إنساني إغاثي حتى لا أحد يتوقع من موسكو الغاضبة، وسط كل هذه السيناريوهات، أن تلّجأ لتزويد النظام بالسلاح النووي لقتل السوريين كلهم في الشمال الغربي، بهدف إيقاف هجمات الفصائل، وإعادة الاعتبار لصورتها المهزوزة، وللدّ على مصادر تسليح المعارضة في الآونة الأخيرة.

وستكتشف موسكو، على ضوء الحوار الأميركي، استحالة طرح سيناريو استراتيجي إقليمي في مواجهة واشنطن، يجمعها مع الصين وإيران وتركيا، لأن شركاءها المفترضين يعانون من صعوبة الخوض في مغامرة من هذا النوع. ولأن موسكو نفسها التي تغاضت عن الهجمات الإيرانية للمواقع الإيرانية الحساسة في سوريا، ورفضت بيع الإيرانيين صواريخ إس - 400 وعرقلة خطط وصول الطاقة الإيرانية إلى أوروبا، قد تجد نفسها تساوم واشنطن على مستقبل التسويات السياسية والدستورية في سوريا، وتعرض على أنقرة مهادنة واشنطن وعدم إغضابها أميركا أكثر من ذلك في صفقة الصواريخ.

وقد تجد موسكو في الملف السوري نفسها ملزمةً بموافقة واشنطن وتل أبيب على الورقة الإيرانية أولاً. ثم قد تجد نفسها ذاهبةً وراء عروض مقايضة علاقاتها بأنقرة في أكثر من ملف ثانٍ، وإقليمي ثالثاً، إذا ما شعرت أن حظوظها وفرصها تتراجع في خرائط التحرّك الاستراتيجي الإقليمي الذي يشمل الطاقة والتجارة والوصول إلى الممرات المائية. وقد تكون علاقاتها بالصين في المرحلة الثالثة أيضاً تحت رحمة المساومات والصفقات أمام الطاولة الثانية مع أميركا في قمة اليابان، والطاولة الثلاثية التي يجري الإعداد لها في تل أبيب، والتي ستكون بمشاركة مستشاري الأمن القومي في إسرائيل وأميركا وروسيا. ولكن هناك عواصم عربية وأوروبية كثيرة سترحب بحوارٍ من هذا النوع، يقود إلى إضعاف إيران وتركيا وإخراجهما من معادلات إقليمية كثيرة.

على جبهة أخرى، وفي مكان آخر، تزيد واشنطن من أنقرة مراجعة علاقاتها بروسيا، وتركها تفعل ما تريده في الملف الإيراني، وتليين مواقفها حيال إسرائيل، وقبول ما تقوله في موضوع شرق الفرات. ويكرر المبعوث الأميركي المكلف بالملف السوري، جيمس جيفري، على مسامع الأتراك منذ فترة أن التراجع التركي في إدلب، أو الدخول في تفاهماتٍ أمنيةٍ جديدةٍ مع الروس باتجاه قبول سوتشي معدل ستكون تبعاته مكلفة، لأنه سيطلق يد روسيا في سياسة القضم التدريجي لآخر جيوب المعارضة، ويسحب منها آخر أوراقها العسكرية والسياسية في سوريا.

تزيد واشنطن من أنقرة أيضاً، وهو التحرّك الأهم، أن تتعاون معها للتقريب بين قوى المعارضة السورية في شرق الفرات وغربه، وتوحيد صفوفهما تحت سقف مسار جنيف جديد، يأخذ مكانه بدلاً من تفاهمات أستانة وسوتشي التي لم تقدم الكثير على الأرض. ولكن خطوة تركية من هذا النوع مرهونةً حتماً بتحرّك أميركي نحو إنهاء حالة "وحدات حماية الشعب" والمجموعات الكردية المرتبطة بزعamas كردية في جبال قنديل وقرار حزب العمال الكردستاني في شرق سوريا. وستكون

المساومة التركية الأميركيّة إذا على حسم ملف جبهة تحرير الشام في غرب الفرات، مقابل إنهاء عقدة حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) في شرقه.

يتفاعل سباق طاولات الحوار الثلاثي بين أنقرة وتل أبيب، فمن هو الذي سينجح في ترتيب هذه الطاولة، والجلوس جنبا إلى جنب مع الروس والأميركيين، لبحث مستقبل الملف السوري ويعلن ولادة يالطا جديدة؟ ما زالت عواصم عربية وخليجية تمني نفسها بإشعال المواجهة التركية الروسية الإيرانية في سوريا، وهي تراهن في ذلك على التلطي وراء أميركا وإسرائيل، وفتح قنوات الحوار مع دمشق. لا يهم من سيدير شؤون المنطقة، ومن سيتحكم بقراراتهم وموافقهم، المهم هو التحرر من الضغوط التركية والإيرانية. وهذا جيفرى يقول إن بلاده وروسيا يختبران إمكانية فرص التعاون بينهما حول الملف السوري، وإنه إذا ما نجحت البداية في موضوع وقف إطلاق النار في إدلب، فستبدأ مرحلة اتخاذ القرارات الصعبة.

هو تنافس الأميركي روسي على تقديم الهدايا لأنقرة لإرضائهما وإيقائهما إلى جانبهم، لكن الأتراك قلقون أيضاً من أن تحول هذه الهدايا إلى قنابل موقوتة جاهزة للانفجار. وتركيا تعرف جيداً أنها أمام ورطة الخروج من الصفقتين بيد فارغة، فإذا حصل التفاهم الأميركي الروسي بوساطة إسرائيل وبعض العواصم العربية.

المصادر:

العربي الجديد